

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، عمر خليفات

المميز:

المميز ضده: الحق العام.

جهة التمييز: القرار الصادر في القضية رقم ٢٠١٤/٩ جنايات كبرى القاضي
بحبس المتهم ٨ سنوات أشغال شاقة الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٢/٢٧

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- ١- أخطأت المحكمة بالتطبيق القانوني.
- ٢- أخطأت المحكمة بوزن البينة.
- ٣- أخطأت المحكمة باعتماد شهادة الشاهدة
- ٤- أخطأت المحكمة بعدم الأخذ ببينة الدفاع.
- ٥- أخطأت المحكمة بعدم وزن بينة الدفاع.
- ٦- أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بالتقارير الطبية.

الطلب: قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم مميزاً بحكم القانون طالباً تأييد القرار.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين:

- ١

- ٢

جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات مكررة (٣٣)

مرة بالنسبة للمتهم بمرتين بالنسبة للمتهم

بالتدقيق في أوراق هذه القضية وفي البيانات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة إن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تلخص بأن المجني

عليه وهو سوري الجنسية من مواليد ٢٠٠٤/٨/٢ يسكن مع والديه

وأشقائه في مدينة إربد وقد اعتاد المجني عليه ومنذ قبل شهر

رمضان لعام ٢٠١٣ على الخروج من منزله من أجل الذهاب للعب في نادي البلياردو

حيث كان يخرج صباحاً ويعود بحدود الساعة الرابعة مساءً

وكانت والدته في الآونة الأخيرة تلاحظ عليه إن وضعه متغير وليس طبيعياً فطلبت من

خالها الشاهد أن يقوم بمراقبة ابنها المجني عليه لمعرفة ما به

خصوصاً وأن زوجها والد المجني عليه مريض وليس بكامل قواه العقلية وبالفعل قام الشاهد وتحديداً بتاريخ ٢٠١٣/٩/٦ بالجلوس مع المجني عليه لمعرفة ما به حيث قام باستدراجه بالحديث وأخبره بأنه يعرف عنه ما يخفيه وما يحصل معه في النادي حيث ظهر على المجني عليه بعض الارتباك وحاول الإنكار في البداية إلا أنه وبعد الضغط عليه من قبل الشاهد ووالدته ذكر لهما المجني عليه ما كان يحصل معه من قبل المتهمين حيث ذكر بأنه يعرف المتهمين من خلال نادي البلياردو الذي يذهب إليه وإنه قد تعرف على المتهم الطيب هناك حيث قام وقبل شهر رمضان بيوم بإعطائه مبلغ عشرة دنانير وأخذه إلى الحمام الموجود بالنادي وقام بتسليحه بنطلونه وكلسونه وأنزل هو كلسونه وأخرج قضيبه ووضع على مؤخرته من الخلف لمدة عشر دقائق وقام بتحريكه حتى أنزل سائله المنوي، وقد كرر هذه العملية معه أكثر من ثلاثين مرة بعد شهر رمضان حيث أعطاه في المرة الأولى مبلغ العشرة دنانير وفي المرات الأخرى كان يحاسب عنه في النادي لقاء الألعاب التي يلعبها وإن المتهم والذي كان يعرفه المجني عليه والذي يعمل في النادي نفسه فقد قام في إحدى المرات بأخذ المجني عليه داخل النادي مستغلاً خلو النادي من الناس وقام بتقبيل المجني عليه على فمه ثم أخرج قضيبه من سحاب بنطلونه وأخبره على مص قضيبه وسمح له بعد أن أنهى فعلته معه باللعب مجاناً في النادي وقد كرر هذه العملية مرتين وعندما سمع الشاهد ووالدة المجني عليه الشهادة ما ذكره لهما ابنها قامت هي وخالها بالكشف على مؤخرة المجني عليه وتبين بأن هناك سحجة بالقرب من مؤخرته وبعض نقاط الدماء الموجودة على مؤخرته عندها قام الشاهد بأخذ المجني عليه إلى النادي وأشار هناك إلى المتهمين وتم تقديم الشكوى لدى الشرطة وألقي القبض على المتهمين وتم تحويلهما إلى حماية الأسرة وتبين بأن آخر اعتداء تعرض له المجني عليه من قبل المتهمين كان في اليوم الذي أخبر فيه والدته والشاهد بما حصل معه وجرت على أثر ذلك الملاحقة القانونية.

وبتطبيق القانون على الوقائع وحيث إن من واجبات المحكمة التحقق من مدى توافر العناصر والخصائص التي أوجبها القانون لتوافر الجريمة وتحقيق أركانها وهي في ذلك تضيي على الواقعة المعروضة التكيف القانوني السليم تجد المحكمة إن قيام المتهم بتشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه وأنزل هو كلسونه وأخرج قضيبه ووضعته على مؤخرته من الخلف وقام بتحريكه حتى أنزل سائله المنوي وقد كرر هذه العملية معه أكثر من ثلاثين مرة بعد شهر رمضان وإن المتهم قد قام بأخذ المجني عليه داخل النادي مستغلاً خلو النادي من الناس وقام بتقبيل المجني عليه على فمه ثم أخرج قضيبه من سحاب بنظونه وأجبره على مص قضيبه وقد كرر هذه العملية مرتين إنما تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات ذلك أن هذه الأفعال قد استطالت إلى مكان في جسم المجني عليه يعتبر من العورات التي يحرص سائر الناس على سترها والذود عنها وعدم التفريط بها ولا يدخرون وسعاً في صونها والدفاع عنها وإن أفعال المتهمين هذه قد بلغت درجة كبيرة من الجسامة والفحش أخلت بعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وحيث إن الحكم بالتجريم مشروط بثبوت الفعل وثبوت الفعل يعني ثبوت الجريمة مستوفية لعناصرها القانونية قررت المحكمة ما يلي:

وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين عن جنائية هتك العرض

خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات مكررة (٣٣) مرة بالنسبة للمتهم

ومرتين بالنسبة للمتهم .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام قررت

المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات معاقبة المجرمين

بجناية هنك العرض مكررة (٣٣) مرة بالنسبة للمتهم ومرتين بالنسبة للمتهم والحكم بوضع كل واحد منهما بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف عن كل جرم وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبات بحق كل واحد منهما لتصبح العقوبة وضع كل واحد من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف.

وعن أسباب الطعن التمييزي:

نجد إنها تنصب على تخطئة المحكمة بوزن البينة وتطبيق القانون والاعتماد على شهادة والدة المجني عليه وعدم الأخذ بالبينة الدفاعية. وفي ذلك وبردنا على هذه الأسباب وبصفتنا محكمة موضوع في هذه القضية نجد ما يلي:

أ- من حيث الواقعة الجرمية:

نجد إن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى كانت مستمدة من بيانات لها أصل ثابت وكانت هذه البينة متطابقة ومؤيدة بشهادات الشهود والتقارير الطبي القضائي وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باقتطاف فقرات مطولة من شهادات الشهود وهم استشاري الطب الشرعي الدكتور والشاهد

والشاهدة = والمجني عليه وضمت هذه

الشهادات في متن قرارها وكان استخلاصها لواقعة الدعوى استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ونحن بصفتنا محكمة موضوع نقرها على صحة ما توصلت إليه من حيث الواقعة

الجرمية بالنسبة للمتهمين (ولا حاجة لتكرار هذه الواقعة من قبل محكمة التمييز) مما يستوجب رد الطعن الوارد على الواقعة الجرمية.

ب- من حيث التطبيق القانوني:

نجد إن الأفعال التي قارفها كل من المتهمين تجاه المجني عليه الطفل وهي قيام المتهم بتسليح المجني عليه بنطلونه وكلسونه وإخراج قضيبيته ووضعها على مؤخرة المجني عليه من الخلف ومن ثم تحريك قضيبيته حتى إنزال سائله المنوي مكرراً هذه الأفعال أكثر من ثلاثين مرة وكذلك قيام المتهم الآخر بأخذ الطفل المجني عليه داخل النادي مستغلاً خلو النادي من الناس وقيامه بتقبيل المجني عليه على فمه ومن ثم إخراج قضيبيته من سحاب بنطلونه وإجبار المجني عليه على مصه مكرراً هذه العملية مرتين تشكل من جانبها جناية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات ذلك أن هذه الأفعال استطالت إلى أماكن العفة من جسم المجني عليه التي تعتبر من العورات التي يحرص الناس على الذود عنها وصونها والمحافظة عليها وبلغت هذه الأفعال من قبلها درجة كبيرة من الفحش أخلت بعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه ونحن نقر محكمة الجنايات على صحة تطبيقها للقانون على واقعة الدعوى مما يستوجب رد أسباب الطعن المتعلقة بهذا الجانب من القرار.

ج- من حيث العقوبة:

نجد إن العقوبة المفروضة على المميزين تقع ضمن حددها القانوني المنصوص عليه في المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات والقرار حري بالتأييد من هذه الناحية أيضاً.

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى ففي ردنا على أسباب الطعن المقدم من المميزين من حيث الواقعة والتطبيق القانوني والعقوبة المفروضة فيه الرد الكافي على كون القرار مميزاً بحكم القانون.

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٥/٢٨م

القاضي المترائس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س.ع

lawpedia.jo